مجلة نينوى للدراسات القانونية
المجلد (2)، العدد (3)، ذي الحجة 1446هـ – حزيران 2025

الإطار الإصلاحي لبيئة الاستثمار الأجنبي في مرحلة ما بعد النزاع: تقييم نقدي لحالة العراق

اطروحة دكتوراة نوقشت في المملكة المتحدة/ جامعة بانكر تشرين الثاني 2014
للباحث نظام جبار طالب وتحت اشراف الاستاذ الدكتور وي شي

نظام جبار طالب
أستاذ القانون الدولي الخاص/ كلية القانون/ جامعة القادسية

الملخص

تهدف هذه الأطروحة بشكل رئيس إلى دراسة إمكانية إنشاء مناخ استثماري آمن وجاذب في الدول الخارجة من النزاعات، وبيان دور الأنظمة الحكومية والسياسية في تلك الدول فيما يتعلق بإعادة بناء الثقة لدى المستثمرين وتأهيل المؤسسات العامة المتضررة والمعنية بالاستثمار. وتتناول الأطروحة التحديات الجسيمة التي تواجه الدول المضيفة أثناء سعيها لتحديد الاستراتيجيات المثلى لإصلاح بيئة ما بعد النزاع، مع التأكيد على أهمية جذب الاستثمارات الأجنبية واسعة النطاق، نظراً لما تمثله من ضرورة ملحة لإعادة إعمار ما دمرته الحروب والصراعات. وتشير الدراسات السابقة إلى أن المعالجات المقدمة غالباً ما كانت جزئية من دون تبني نهج إصلاحي متكامل. وتسعى هذه الدراسة إلى سد هذه الفجوة في الأدبيات القانونية من خلال استكشاف دقيق لتأثير النزاعات والحروب في الاستثمارات الأجنبية، وتقديم برنامج إصلاحي شامل.

Journal of Nineveh for Legal Studies
Vol. (2), No. (3). June 2025

REFORMIST FRAMEWORK OF THE FOREIGN INVESTMENT ENVIRONMENT IN THE POST-CONFLICT: CRITICAL APPRAISAL OF IRAQ CASE

Doctoral dissertation defended in the UK/Banker University, November 2014

Nidham Gabbar T Al Abasey
Professor of Private International Law/College of Law/Qadisiyah University

Abstract

This dissertation primarily aims to examine the possibility of establishing a secure and attractive investment climate in post-conflict countries and to highlight the role of governmental and political systems in such states in rebuilding investor confidence and rehabilitating public institutions affected by conflict and involved in investment. The thesis addresses the substantial challenges host countries face in identifying optimal strategies to reform the post-conflict environment, with particular emphasis on the importance of attracting large-scale foreign investment, given its critical necessity for the reconstruction of areas devastated by war and conflict. Previous studies indicate that existing approaches have often been partial and lacked the adoption of a comprehensive reform strategy. This study seeks to fill this gap in the legal literature by conducting an in-depth exploration of the impact of conflicts and wars on foreign investments and by proposing a comprehensive reform program.

تشكل حالة العراق، بعد عقود من الحروب والصراعات، أنموذجاً واضحاً يبرز الحاجة إلى استراتيجيات أكثر فعالية لإعادة تأهيل البيئة الاستثمارية. وتقوم الأطروحة على طرح مفاده :على الرغم من الجهود التي بذلتها سلطة الإدارة المدنية الأمريكية والنظام العراقي لتشجيع الاستثمار الأجنبي، فإن تلك الجهود لم تحقق أهدافها، ولا تزال الاستثمارات الأجنبية في العراق محدودة للغاية. وبناءً عليه، تقوم الدراسة بتحليل الأسباب الكامنة وراء تردد المستثمرين الأجانب في الدخول إلى السوق العراقية، وتصنيف هذه الأسباب ضمن مجموعة من المحددات، إلى جانب تحليل المخاطر التي لا تزال قائمة.

وعلى الرغم من وجود دراسات سابقة تناولت موضوع الاستثمار الأجنبي في العراق، فإن أياً منها لم يجرِ تقييماً شاملاً للعوائق الموجودة في البيئة الاستثمارية العراقية. وقد ذهب بعض الباحثين إلى القول إن جهود الإصلاح قد نجحت نسبياً، وإن البيئة العراقية تقدم مبررات كافية لجذب المستثمرين، لا سيما في قطاعات مثل النفط والطاقة، والإسكان، والمصارف. إلا أن هذه الدراسة تثبت أن الطريق نحو الاستثمار في العراق لا يزال محفوفاً بالعقبات، وأن الإصلاحات المطلوبة لم تُنجز بعد بالشكل الكافي.

وفي الوقت الذي تأخذ فيه الدراسة بعين الاعتبار مختلف السيناريوهات القاتمة، فإنها تقدم خارطة طريق لمعالجة القيود القائمة. وبعد الاستفادة من الدروس المستخلصة من تجارب الإصلاح غير الناجحة السابقة، أصبح بالإمكان الآن وضع سيناريو جديد يهدف إلى إعادة تأهيل مناخ الاستثمار في العراق وتوفير فهم أعمق للمشكلات المرتبطة به.

وفي مقدمة الاطروحة تم تحديد السياق الذي تنتمي إليه هذه الأطروحة اذ شهدت أدبيات القانون والمؤسسات الدولية تناولًا واسعًا لتدفق المستثمرين الأجانب إلى البيئات التي أعقبت النزاعات. وتضيف هذه الدراسة أدلة إضافية على مدى التحديات والمثالب التي تشكل عوائق حقيقية أمام خلق مناخ جاذب للاستثمار الأجنبي. وتشمل هذه القيود: الإطار القانوني غير المشجع للمستثمرين الأجانب، والأنظمة الاستبدادية وما تتركه من أثر سلبي على

استقرار مناخ الاستثمار، والحروب، والصراعات السياسية الداخلية، والإرهاب، والفساد المالي والإداري، والتعقيدات البيروقراطية، والبنية التحتية المتدهورة.

وفي كثير من الدول الخارجة من النزاعات، يكون الفساد أمرًا متأصلًا، كما أن استقلال القضاء وسيادة القانون يكونان غائبين أو في أضعف حالاتهما. تتردد الشركات الدولية في الاستثمار لأسباب متعددة، منها المخاطر الأمنية، وغموض القوانين المحلية الجديدة، وعدم الالتزام بالمعايير الدولية. وغالبًا ما تمنح القوانين الوطنية في الدول المضيفة للاستثمار الحكومات حق تعديل الالتزامات التعاقدية المُبرمة مع المستثمرين الأجانب، مما قد يؤدي في بعض الحالات إلى نزع ملكية الاستثمارات عبر التأميم أو المصادرة. وتُثار أيضًا مخاوف بشأن عدم اعتماد الهيئات القضائية الوطنية لوسائل قانونية عادلة لضمان حقوق المستثمرين الأجانب أو لحسم النزاعات المتعلقة بالاستثمار، مما قد يهدد هذه الحقوق بإجراءات بيروقراطية قد تستغرق سنوات طويلة. إن ارتفاع حجم المخاطر وغياب الضمانات في الدول ما بعد النزاع يُعد من العوامل الرئيسية التي تُثني المستثمرين الأجانب عن الاستثمار، على الرغم من وجود عدد كبير من الفرص الاستثمارية الواعدة.

ولتصنيف بيئة الاستثمار على أنها آمنة أو محفوفة بالمخاطر، لا بد من النظر في مجموعة من العوامل القانونية والسياسية داخل الدولة المضيفة. ومع ذلك، فإن هناك بعض الاستثمارات التي تتيح فرصًا لتحقيق أرباح مرتفعة. فقد تمتلك الدولة الخارجة من النزاع موارد طبيعية وفيرة، كما هو الحال في العراق، مما يجعل منها أرضًا خصبة للاستثمار المربح. ويتطلب تحقيق النجاح في استغلال هذه الفرص توافر إطار قانوني مناسب، وهو ما ستتناوله هذه الدراسة من خلال تحليل كيفية إنشاء هذا الإطار.

وعند انتهاء النزاع وفتح المجال لمعالجة آثاره على بيئة الاستثمار، يجب أولًا تحديد حجم الضرر الحاصل، ووضع خطة مناسبة لإعادة الدولة المنكوبة إلى موقعها ضمن المجتمع الدولي. ومن أصعب القضايا التي تواجه صناع القرار في هذه المرحلة إعادة تأهيل بيئة الاستثمار واستعادة ثقة المستثمرين الأجانب. ينبغي اتخاذ قرارات بشأن نوعية

الإصلاحات المطلوبة خلال المرحلة الانتقالية لما بعد النزاع، من أجل تهيئة بيئة جاذبة للاستثمار الأجنبي.

تتناول هذه الدراسة هذه الإشكالية ضمن إطار واسع يهدف إلى تسليط الضوء على بعض الأولويات عند وضع السياسات الإصلاحية. وتؤكد الدراسة على أن الجهود الإصلاحية في الدول ما بعد النزاع يجب أن تركز على تعزيز الإطار القانوني للاستثمار، ودعمه بالآليات والأدوات الدولية المناسبة. ويمكن أن يؤدي تحقيق هذا الهدف إلى أثر إيجابي مباشر في عملية إعادة الإعمار، والنهوض بالنمو الاقتصادي، ودفع عجلة السلام في المجتمعات الخارجة من النزاعات.

ومع ذلك، فإن هذه العلاجات ليست عامة، بل تختلف باختلاف نوعية الاستثمارات التي تسعى إليها الدولة، والأهداف المرجوة منها، والفترة الزمنية المتوقعة لتحقيقها. لذلك، تتناول هذه الدراسة أهداف سياسات الاستثمار الأجنبي المباشر وتُحللها.

لقد دارت نقاشات مستفيضة حول إمكانية إنشاء مناخ استثماري آمن وجاذب، وكذلك حول دور الحكومة والنظام السياسي في الدول الخارجة من النزاعات في استعادة سيادة القانون وإعادة تأهيل المؤسسات العامة المتضررة أو المتقادمة. وقد ركزت الأدبيات القانونية والاقتصادية مؤخرًا على تحديد الأهداف الرئيسية للإصلاح في بيئة الاستثمار لما بعد النزاع. ورغم وجود خلافات كبيرة بين الجهات الوطنية والدولية المعنية بالإصلاح حول ترتيب الأولويات، إلا أن هناك اتفاقًا مبدئيًا على أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق إعادة الإعمار والتنمية الاقتصادية.

لا شك أن استراتيجية الاستثمار الأجنبي المباشر تُعد عنصرًا أساسيًا لتوفير تدفقات رأسمالية تسهم في خلق فرص العمل، ونقل المهارات والتكنولوجيا. وتكمن أهمية هذه الفرص في أنها تسهم في تحقيق السلام، أو على الأقل في تقليص احتمالات تجدد النزاع. فهي توجه الأفراد الخارجين من اقتصاد الحرب إلى الانخراط في أنشطة اقتصادية مشروعة، كما توفر فرص عمل للمقاتلين السابقين.

وعلى الرغم من وجود بعض الدراسات التي تناولت كيفية خلق بيئة استثمارية صحية في مرحلة ما بعد النزاع، فإن هناك مجالات واسعة لم تُتناول بعد. وتتمثل غاية هذه الأطروحة في تحديد الاستراتيجية المثلى للدول الخارجة من النزاع والتي هي في أمسّ الحاجة إلى استثمارات أجنبية كبرى، مع التركيز على الخصائص الواجب توافرها في البيئة الاستثمارية الآمنة والمربحة. وتتناول الدراسة آثار النزاعات على الاستثمار الأجنبي، وتضع إطارًا عامًا للإصلاح لصانعي السياسات، وتناقش الآليات الواجب اتباعها لتبني نهج اقتصادي قائم على توفير فرص الاستثمار.

وتُعد هذه الخلاصات بمثابة مرجعية للراغبين في الاستثمار الأجنبي، لا سيما في العراق، حيث تقدم الدراسة تحليلًا لواقع مناخ الاستثمار فيه، من حيث المزايا والمخاطر القديمة والحديثة، تليها مراجعة لجهود إعادة تأهيل البيئة الاستثمارية التي لم تحقق النتائج المرجوة. وبناءً على ذلك، تحلل الدراسة أسباب الإخفاقات وتحدد أبرز العراقيل التي تعيق الاستثمار في العراق. وأخيرًا، تخلص الدراسة إلى نتائج واضحة يمكن توظيفها في إعداد خارطة طريق لإصلاح مناخ الاستثمار في العراق.

وعليه فان التحليل السياقي يستهل ببيان الأطروحة ويحدد الهدف الرئيسي للدول الخارجة من النزاعات والمتمثل بتحقيق التنمية الاقتصادية وإعادة تأهيل ما دُمر خلال الصراع، عبر جذب الشركات الدولية. لذا، تحتاج هذه الدول إلى معالجة الآثار السلبية العميقة للنزاع على بيئة الاستثمار وتوفير الحوافز وفرص الاستثمار المربحة. ورغم أن هذه الطريقة تُعتبر الأكثر شمولاً حتى الآن لجذب المستثمرين الأجانب إلى الدول الخارجة من الصراع، إلا أنها تعاني من صعوبات عدة، أبرزها وضع خارطة طريق فعالة وقابلة للتنفيذ لخلق بيئة داعمة للاستثمار الأجنبي. ركزت الأبحاث الحالية على حلول جزئية بدلاً من اتباع نهج متكامل للإصلاح، مما يشير إلى الحاجة لفهم شامل للأدبيات القانونية والاقتصادية المتعلقة بإصلاح بيئة الاستثمار في مرحلة ما بعد النزاع.

ويتقدم العراق نموذجًا فريدًا لإستراتيجية إصلاح بيئة الاستثمار بعد الصراع. فقد استعدت البلاد بتفاؤل لتصبح "كعكة استثمارية" بموجب قانون الاستثمار الجديد، وفتحت

أبوابها للمستثمرين الأجانب بعد الإصلاحات. لكن بعض المستثمرين الأجانب بدأوا "بتناول الكعكة" ليجدوها خالية من السكر، في حين توقعوا صنفًا أكثر حلاوة .ونتيجة لذلك، تلقى مستثمرون آخرون تحذيرات بأن "كعكة" العراق ليست خالية من السكر فحسب، بل مالحة في كثير من الأحيان. وبالرغم من جهود السلطة المدنية الأمريكية والنظام العراقي لتشجيع الاستثمار الأجنبي، إلا أنها باءت بالفشل، حيث لا يزال الاستثمار الأجنبي محدودًا بسبب الإصلاحات غير المكتملة والخطر المستمر لعودة الصراع.

مع ذلك، يرى بعض الكُتاب أن هناك مبررات كافية لجذب المستثمرين الأجانب إلى العراق لبدء جني الأرباح. فجهود إعادة الإعمار—التي تُقدّر تكلفتها بأكثر من 100 مليار دولار—هي أحد الأسباب التي تدفع الشركات الدولية لدخول البلاد. كما أن الدعم الذي تتلقاه العراق من المنظمات الدولية (مثل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD منذ 2003، سواء على المستوى التقني أو التشريعي، يُعزز هذا التوجه. وقد اعترف ممثلو الميثاق الدولي مع العراق (ICI)بأهمية الإصلاحات التي يجب أن تركز على الحوكمة والاستثمار من أجل التنمية، بما في ذلك تعزيز القطاعات وجذب الاستثمار الأجنبي.

لكن هذه الدراسة تجادل بأن جهود الإصلاح العراقية لا تزال مجرد "نقطة بيضاء على لوح أسود"، غير كافية لإحياء بيئة الاستثمار، حيث يواجه المستثمرون عقبات كثيرة. مع ذلك، تقدم الدراسة خارطة طريق لإصلاح بيئة الاستثمار في العراق، تأخذ في الاعتبار العقبات الخاصة بالبلد، وتوصي باعتمادها كنموذج مرن يساهم في تحويل العراق إلى بيئة آمنة وداعمة للنمو.

تطرح هذه الدراسة سؤالًا رئيسيًا وأسئلة فرعية .**السؤال الرئيسي** :هل استراتيجية العراق أعاقت فعليًا الاستثمار الأجنبي بدلًا من تشجيعه؟ وهل ستتحسن الأوضاع أو تتفاقم، ولماذا؟ يتم تناول هذا السؤال مع التركيز على فرضية الأطروحة القائلة: "بالرغم من جهود المشرع والنظام العراقي لتشجيع الاستثمار الأجنبي، فإنه فشل في ذلك، ولا يزال الاستثمار محدودًا."

الأسئلة الفرعية:

1. ما الآليات المطلوبة لإصلاح بيئة الاستثمار بعد النزاع؟
   - *الفرضية* :يجب أن تهدف الإصلاحات في الدول الخارجة من الصراع إلى تعزيز الإطار القانوني للاستثمار ودعمه بأدوات دولية مناسبة.
2. ما تأثير النزاع على بيئة الاستثمار؟
   - الفرضية :يؤثر النزاع على جميع المؤسسات (السياسية، القانونية، الاجتماعية، الاقتصادية) مع خطر متجدد لعودة الصراع.
3. ما طبيعة ونطاق الاستراتيجيات التي اتبعها النظام العراقي لتشجيع الاستثمار الأجنبي؟
   - الفرضية :قدم التشريع الجديد رؤية متفائلة لجذب المستثمرين وعكس صورة جديدة لبيئة الاستثمار بعد الإصلاحات.
4. كيف يمكن إثبات فشل استراتيجية الحكومة العراقية في جذب المستثمرين، وما الأسباب؟
   - الفرضية :رغم شمولية الاستراتيجية، إلا أنها تعاني من ثغرات جوهرية.
5. هل يمكن صياغة إستراتيجية مثلى لتطوير بيئة الاستثمار في العراق؟
   - الفرضية :سيتم اختبار إمكانية تطوير إستراتيجية متكاملة خلال الأطروحة.

وتتكون هذه الدراسة من سبعة فصول: فـ**الفصل الأول** يشمل المقدمة، حيث يُقدَّم بيان الأطروحة مع توضيح دوافعها، وخارطة الطريق نحو الأهداف المنشودة، والسؤال البحثي الرئيسي، بالإضافة إلى أسئلة فرعية تتناول مشكلات مستقلة. كما يتناول هذا الفصل المنهجية المُتبعة ومراجعة الأدبيات السابقة، إلى جانب شرح أهمية الدراسة. اما **الفصل الثاني** يوضح الطبيعة الخاصة للاستثمار الأجنبي في بيئة ما بعد النزاع، ويناقش الإستراتيجية المثلى لمعالجة المخاطر والعقبات في الدولة المضيفة لخلق بيئة آمنة للمستثمرين. ويصف البيئة الاستثمارية القانونية وآليات تنظيمها، والضمانات التي تقدمها التشريعات الوطنية لضمان معاملة عادلة للمستثمرين الأجانب. كما يناقش مبررات تبني أدوات القانون الدولي للاستثمار ضمن آليات إصلاح البيئة الاستثمارية بعد الصراع. و**الفصل الثالث** يُحلل آثار النزاع على هياكل البيئة الاستثمارية، مع دراسة حالة العراق .يستعرض التطور التاريخي للسياسات التشريعية المعادية للاستثمار الأجنبي التي أضرت بالاقتصاد العراقي سابقًا، ويُسلط الضوء

على ضرورة تبني سياسات تشريعية داعمة وحامية للمستثمرين. كما يناقش الإطار العام للاستثمار الأجنبي في العراق، مع التركيز على أدواته الأساسية (كالأسواق المالية) وحماية الملكية الفكرية كعامل جذب رئيسي. في حين **الفصل الرابع** يراجع الإستراتيجية الإصلاحية التي هدفت إلى إعادة تأهيل البيئة الاستثمارية في العراق بعد 2003. يُقيّم هذا الفصل الضمانات والحوافز التي قدمتها القوانين العراقية (مثل قانون الاستثمار رقم 13 لسنة 2006)، ويحلل مدى فعاليتها في جذب المستثمرين. كما يتناول جهود العراق للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية (WTO) ومزايا بيئته الاستثمارية في هذا السياق. وياتي **الفصل الخامس** ليُثبت فشل إستراتيجية الحكومة العراقية في جذب المستثمرين الأجانب، مدعومًا بتحليل واقعي يستند إلى تقارير وإحصائيات المنظمات الدولية، وآراء خبراء حذروا من مخاطر الدخول إلى السوق العراقي. كما يحدد معالم التحديات الرئيسية التي تواجه الاستثمارات الأجنبية، مثل عدم الاستقرار الأمني والفساد الإداري. اما **الفصل السادس** يطرح خارطة طريق لإصلاح البيئة الاستثمارية في العراق، ويبحث سبل ضمان تطبيق هذه الإستراتيجية ونجاحها، مع تقديم حلول عملية قابلة للتنفيذ. وفي **الفصل السابع** يختتم الدراسة بعرض الاستنتاجات النهائية، ويقدم توصيات من شأنها—في حال تبنيها—المساهمة في تطوير البيئة الاستثمارية لدولة تسعى لتحقيق النمو الاقتصادي عبر الاستثمار الأجنبي

واختتمت هذه الأطروحة إلى أن التهديدات التقليدية التي تواجه المستثمرين الأجانب لا تزال دون حل، وأن العراق يظل بيئة استثمارية محفوفة بالمخاطر، رغم جهود النظام العراقي والمشرعين لتشجيع الاستثمار الأجنبي. فقد فشلت هذه الجهود، وما زال الاستثمار محدودًا. كما أن قضايا الإصلاح لم تُعالج بالكامل، حيث لا تزال العراق في حالة صراع، بينما صُممت خطة الإصلاح لإعادة التأهيل لتتناسب مع فترة ما بعد النزاع. واجابت الخاتمة **على الأسئلة فـ**طورت الدراسة سؤالًا رئيسيًا وأسئلة فرعية لتقديم الأدلة والحجج عبر فصول الأطروحة، بهدف تقديم إجابات محددة .**السؤال الرئيسي** يتناول أسباب فشل إستراتيجية العراق في إصلاح بيئة الاستثمار. وتجادل الدراسة بأن السبب الرئيسي يكمن في أن العراق لا يزال في

مرحلة صراع—وليس ما بعد الصراع—بينما خطة الإصلاح صُممت لفترة ما بعد النزاع. كما فقدت الإصلاحات المصداقية السياسية اللازمة لتنفيذها، وغُمرت الجهود الإصلاحية في جيوب الفساد.

أما **الأسئلة الفرعية**، فقد عُرضت تباعًا عبر الفصول:

- **ما الإستراتيجية الفعالة لإصلاح بيئة الاستثمار بعد النزاع؟**

تجيب الدراسة بضرورة تبني سياسة إصلاحية توفر ضمانات وطنية وتأمينات دولية للمستثمرين، إضافة إلى فرص استثمارية مُربحة.

- **ما تأثير النزاعات على بيئة الاستثمار؟**

يمتلك العراق تاريخًا مثبطًا مع المستثمرين الأجانب، حيث تناول الفصل الثالث مخاطر تكرار التأميم وتغيير التشريعات مع كل تحول سياسي.

- **ما جوانب إعادة تأهيل بيئة الاستثمار بعد 2003؟**

- تمثلت في إصدار قانون الاستثمار الليبرالي رقم 13 لسنة 2006، الذي فتح الاقتصاد العراقي للمستثمرين الأجانب مع ضمانات مثل حظر المصادرة أو التأميم (إلا بحكم قضائي)، واعتماد مبدأ الاستقرار التشريعي لمنع الأثر الرجعي على حقوق المستثمرين.

- **كيف يُثبت فشل جهود خلق بيئة استثمارية سليمة؟**

- استند الفصل الخامس إلى تحليل العقبات غير المُعالَجة في المناخ الاستثماري، مدعومة بتصنيفات العراق المتدنية في المؤشرات الدولية ذات الصلة.

- **ما الإستراتيجية المثلى لتحسين بيئة الاستثمار؟**

- ركز الفصل السادس على خارطة طريق تقتضي الإرادة السياسية لإنهاء النزاعات الداخلية، وتعزيز الأمن، ومكافحة الفساد، والتصديق على الاتفاقيات الدولية لضمانات المستثمرين.

ومن ثم قدمت الاطروحة **خارطة مقترحة للإصلاح بال**رغم تعقيد خارطة الطريق التي طرحتها الدراسة، يمكن تلخيصها في:

1. **الانتقال من مرحلة الصراع إلى ما بعد النزاع** عبر تعزيز الأمن والنظام العام.
2. **مكافحة الفساد** بجدية لاستعادة الثقة في الإصلاحات.
3. **تبني نهج الإصلاح الشمولي** الذي يربط بين الجوانب السياسية والقانونية والاقتصادية والاجتماعية.
4. **الالتزام بالاتفاقيات الدولية** لضمان حماية الاستثمارات الأجنبية.

يؤكد البحث أن بيئة الاستثمار حلقة في سلسلة مترابطة، لذا يجب أن تكون الإصلاحات متكاملة وواضحة، مع إرادة صادقة للتنفيذ. فقط عبر هذه الرؤية الشاملة يمكن للعراق أن يتحول إلى بيئة جاذبة للاستثمار، تُحقق النمو المنشود في مرحلة ما بعد الصراع.

اما الآفاق المستقبلية فـدراسة تحديات الاستثمار في بيئة جديدة مثل العراق فتحت آفاقًا لدراسات مستقبلية أوسع نطاقًا. هناك قضايا عدة تحتاج إلى مزيد من البحث والتحليل، لذا تُقترح النقاط التالية كمواضيع لأبحاث قادمة:

1. **قبل التركيز على الحالة العراقية** :من المفيد دراسة مدى كفاية القوانين الوطنية في حماية المستثمرين الأجانب من الانتهاكات المحتملة في دول ما بعد النزاع.
2. **بالنسبة للعراق** :هناك حاجة لدراسات تبحث التغييرات السياسية أو القانونية أو الاقتصادية بعد 2003، وتأثيرها على الاستثمار الأجنبي. مثل هذه الدراسات ستُحدد التغييرات ذات الآثار السلبية، مما يسهم في توجيه جهود الإصلاح نحوها.
3. **تقييم تأثير التغييرات التشريعية** :مثل قانون الاستثمار الليبرالي رقم 13 لسنة 2006، على جذب المستثمرين.
4. **دراسات أوسع** :لتحليل الفوائد المتوقعة لانضمام العراق إلى منظمة التجارة العالمية (WTO)، ودور ذلك في جذب الاستثمارات، أو نتائج توقيع العراق على الاتفاقيات الاستثمارية الثنائية والمتعددة الأطراف.
5. **دراسات تطبيقية** :لاختبار الحوافز التشريعية، مثل الإعفاءات الضريبية، وحماية حقوق الملكية الفكرية، واعتماد التحكيم الدولي لتسوية المنازعات الاستثمارية.

6. **دراسات قطاعية** :تركيز الأبحاث على قطاعات محددة (كالطاقة، الإسكان، السياحة) لتحليل التقدم النسبي لكل منها، وكشف التحديات الخاصة بكل قطاع، مما يمنح صانعي القرار رؤية أشمل لاتخاذ إصلاحات دقيقة.
7. **دراسات متعمقة لكل تحدٍ على حدة** :لفهم أبعاده ومساراته، واقتراح حلول مُخصصة.

هذه المواضيع، وغيرها المتعلقة ببيئة الاستثمار الناشئة في العراق، تتطلب دراسات علمية وتطبيقية—قانونية وسياسية واقتصادية—لخلق بيئة استثمارية سليمة قادرة على جذب الاستثمارات الأجنبية والاحتفاظ بها، مما يسهم في تحقيق التنمية المنشودة للعراق

.

.